صـــندوق استـثـــمار
أموال الضمان الإجتماعي
Social Security Investment Fund
نستثمر بمسؤولية

تقرير الاستدامة
الخامس 2021

قائمة المحتويات

حول هذا التقرير
2

رسالة رئيس الصندوق
3

من نحن
6

الاستثمار وملخص الأداء المالي
12

موظفونا
21

مسؤوليتنا المجتمعية
28

اهتمامنا بالبيئة
31

حقوق الانسان
35

الحاكمية والامتثال
38

تمتين الثقة
49

المتعاملون
54

حول هذا التقرير

نعرض في هذا التقرير مراجعة شاملة لأداء صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي المتعلق بالاستدامة لعام 2021. ويعكس التقرير الإجراءات التي نفذها الصندوق في إطار سعيه لتعزيز جميع الجوانب المتعلقة بالاستدامة، من النواحي الإدارية، والاجتماعية، والبيئية، والتشغيلية، والمالية.

وقد قمنا في صندوق الاستثمار بإعداد هذا التقرير بشكل تطوعي، مع مراعاة المبادئ العامة التي تقوم عليها معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI، بشكل أساسي، كما قمنا بالرجوع إلى مبادئ توجيهية أخرى، من أهمها أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة (SDGs) والمعايير العالمية للحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية (ESG)

وارتأينا في إعداد هذا التقرير عدم اللجوء إلى خدمات جهات رقابية خارجية، واستعضنا عن ذلك باتباع عملية ضمان جودة داخلية، قام من خلالها فريق عمل الصندوق بمراجعة كامل المحتوى الذي يتصل بإداراتهم ومن ثم اعتماده.

رسالة رئيسة صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

منذ البداية، تأسس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي لغرض مستدام؛ وهو إدارة موجودات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي واستثمارها ليكون ذراع مستقل مكون من فريق متخصص، يقوم بتوظيف تلك الموجودات بما يحقق عوائد مجدية ضمن مستويات مخاطر مقبولة، لتعظيم قيمة موجودات المؤسسة وضمان استدامتها، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة صناديق التقاعد.

ولأن الاستدامة تمثل جوهر أعمالنا وجزءا لا يتجزأ من مساعينا لتحقيق أهدافنا على المدى الطويل، فقد ساعد حرصنا على مراعاة ممارسات الاستدامة في استمرار الازدهار في عملنا ونتائج أدائنا، وبما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الوطني والتنمية الشاملة.

لقد مثّل عام 2021 تحدياً حقيقياً للمؤسسات واختباراً لقدرتها على التعافي من ندوب جائحة كورونا التي تركت آثاراً عميقة على الاقتصاد وعلى مختلف جوانب الحياة، وبفضل جهود فريق عمل الصندوق وتعاونهم، والإصرار الدائم منهم جميعا على السير بثبات نحو تحقيق رؤية وأهداف الصندوق التي يؤمنون بها، مهما كبرت التحديات، تمكنّا من تحقيق إنجازات متميزة على صعيد الأداء المالي وعلى صعيد الجوانب الإدارية الأخرى المتعددة.

وتمكن الصندوق من تحقيق نمو في إجمالي موجوداته والتي بلغت حوالي 12.3 مليار دينار كما في 2021/12/31، مقارنة مع حوالي 11.2 مليار دينار كما في 2020/12/31. كما حقق الصندوق في نهاية عام 2021 دخلاً من عوائد الأدوات الاستثمارية بلغ 593.5 مليون دينار، وحقق دخلاً شاملاً بقيمة 1040.4 مليون دينار.

ونتيجة للتطورات والتغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدها الاقتصاد الأردني عام 2021، واستجابة للمستجدات التي فرضتها الجائحة وتبعاتها، قمنا في نهاية عام 2021 بمراجعة خطة الصندوق الاستراتيجية ووضع خطة للأعوام 2022-2024، راعت في مضمونها مدى انسجام أولويات وتوجهات الصندوق الاستثمارية مع مستجدات الواقع الاقتصادي.

وقد شهدت معظم محافظ الصندوق الاستثمارية تغيرات في توزيعاتها بنسب متفاوتة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث انخفضت نسبة محفظة السندات إلى إجمالي موجودات الصندوق من 58.3% نهاية عام 2020 إلى 56.7% نهاية عام 2021، فيما حافظت محفظة أدوات السوق النقدي على بقائها حول ما نسبته 13% من إجمالي الموجودات، وشهدت نسبة محفظة الأسهم ارتفاعاً نتيجة تحسن أداء بورصة عمان وبدء التعافي من آثار الجائحة، حيث بلغت نسبتها 16.8% عام 2021 مقارنة بما نسبته 14.1% عام 2020، بينما شهدت كل من محفظة القروض والاستثمارات العقارية والاستثمارات السياحية انخفاضاً بسيطاً، حيث بلغت على التوالي 3.4%، 6.2%، 2.6% عام 2021، مقارنةً بما نسبته 3.6%، 6.5%، 2.8% نهاية عام 2020 لكل منها على التوالي.

وإدراكاً منا بأن العنصر البشري هو أساس نجاح وازدهار المؤسسات، نعطي أولوية للاستثمار في موظفينا، ونعمل على تمكينهم من النواحي الفنية والإدارية والإنسانية، ونستخدم في سبيل ذلك مختلف الأدوات المتاحة كالتعليم والتدريب ونقل المعرفة وتوفير برامج التأمين الصحي وتطبيق إجراءات السلامة وغيرها من الإجراءات التي تصب في مصلحة الموظف وتحقيق الاستقرار والأمان الوظيفي، ونحرص على منح الموظفين جميع حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات بعدالة ومساواة وبدون أي شكل من أشكال التمييز ضمن بيئة عمل محفزة.

ونواصل في الصندوق سعينا الدائم لتطبيق الممارسات الفضلى في حماية البيئة والحفاظ على الطبيعة وترشيد استهلاك الموارد وخدمة المجتمع وصون حقوق الانسان، وسنواصل دمج ممارسات الاستدامة في نسيج أعمالنا، لتعظيم النتائج المالية والبيئية والمجتمعية لاستثماراتنا وأعمالنا.

وفي ضوء هذه الجهود والإيمان الراسخ لدى جميع العاملين في الصندوق بدوره ورسالته وأهدافه، يقف الصندوق على أرض صلبة، متأهباً للنجاح والازدهار، ملتزماً بمسؤولياته تجاه المؤسسة، ومسترشداً بمسؤولياته نحو مبادئ الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية ومراعيا لها، فيما يظل تركيزنا في الصندوق منصباً على تحقيق أهدافنا الرئيسية في تعظيم استثمارات المؤسسة لضمان مستقبل الأجيال.

وختاماً أتقدم بخالص الشكر لجميع الشركاء الاستراتيجيين والجهات التي عملت سوياً مع صندوق الاستثمار، كما أتقدم بالشكر الجزيل لفريق عمل الصندوق، وأعضاء مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مثمنةً جهودهم وعملهم بكل مهنية وجد وتفان لإدارة وتنمية أموال مشتركي ومتقاعدي الضمان الاجتماعي ضمن منظومة شاملة من الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة وفق أفضل الممارسات العالمية في إدارة صناديق التقاعد، تجسيداً لشعارنا "نستثمر بمسؤولية".

خلود محمد السقاف

رئيس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

من نحن

عن الصندوق:

بدأ صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي أعماله عام 2003، ليكون الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بهدف إدارة موجودات المؤسسة واستثمارها، وبما يحقق عوائد مجدية ضمن مستويات مخاطر مقبولة لتعظيم قيمة استثمارات المؤسسة، وتوفير السيولة اللازمة لتمكين المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في إدارة صناديق التقاعد.

رؤيتنا

الاستثمار لضمان مستقبل الأجيال.

رسالتنا

تحقيق عوائد مجدية ومستمرة على الاموال المستثمرة، وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المستقبلية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني وفق أفضل المعايير الدولية والممارسات الفضلى ذات العلاقة.

القيم الجوهرية

نستثمر بمسؤولية

- نعتز باستقلالية الصندوق في اتخاذ القرار الاستثماري.
- نعتمد أفضل المعايير والممارسات.
- نعتمد الجدوى كأساس للاستثمار ضمن مستويات مخاطر مقبولة.

نعمل بمهنية وحرفية

- نلتزم بالنزاهة والموضوعية وبقدرة موظفينا على اتخاذ القرارات السديدة.
- نتعاون على كافة المستويات لتحقيق رسالتنا وأهدافنا الاستراتيجية.
- نعتمد بيئة تقدر الأداء المتميز ونصبو للارتقاء الدائم بالمستوى العلمي والمهني لموظفينا.

نؤمن بالحوكمة المؤسسية

- قراراتنا مبنية على منهجية تعكس أعلى مستويات الشفافية.
- المسؤولية المجتمعية تعزز بيئة الاستثمار.
- نعتمد منهجية وهيكلية تنظيمية تضمن التزام العمليات بالتشريعات والسياسات.

سياستنا الاستثمارية:

- **الفلسفة الاستثمارية:**

تعتمد الفلسفة الاستثمارية للصندوق لإدارة موجودات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وتنميتها على التوجهات الاستراتيجية والسياسة الاستثمارية العامة للصندوق التي يقرها مجلس إدارة المؤسسة العامة الضمان الاجتماعي ويشرف على تنفيذها مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والمالية للاقتصاد الأردني.

كما يعمل الصندوق على الحد من المخاطر الاستثمارية من خلال تنويع محافظه وأدواته الاستثمارية وفقا للتوزيع الاستراتيجي للموجودات، كما يأخذ بعين الاعتبار المنظور الوطني في تطبيق سياسته الاستثمارية من خلال الاستثمار في مشاريع وطنية كبرى ذات عائد مجدي للصندوق وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وايجاد فرص عمل خاصة في القطاعات التي تعزز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وبحسب المادة (9- أ) من نظام الاستثمار: يجوز لمجلس ادارة المؤسسة بناء على تنسيب مجلس الاستثمار الموافقة على قيام الصندوق بالاستثمار خارج المملكة شريطة موافقة مجلس الوزراء بناءً على أسس وضوابط يقرها مجلس إدارة المؤسسة بناء على تنسيب مجلس الاستثمار وبالتنسيق مع البنك المركزي الاردني.

السيولة:

نعمل على إدارة استثماراتنا ضمن مستويات سيولة متنوعة وبآجال استحقاق مختلفة، ونتحرى عدم تركز تواريخ استحقاق الاستثمارات، لضمان توفير التدفقات النقدية اللازمة لتمويل التزامات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي فور استحقاقها وحسب الدراسات الاكتوارية للمؤسسة.

التنوع والتوزيع الاستثماري:

نستثمر موجوداتنا في أدوات استثمارية متنوعة لتخفيف قوة الارتباط بين موجودات المحفظة بما يؤدي إلى تخفيض المخاطر الاستثمارية المرتبطة بها، وبما يضمن الحفاظ على القيمة الحقيقية لموجودات المؤسسة وتنميتها، ونراعي التنوع الجغرافي لتلك الاستثمارات ما أمكن.

تتوزع استثماراتنا ضمن الأدوات الاستثمارية التالية:

أدوات السوق النقدي، والسندات، والأسهم (العامة والخاصة، وصناديق الاستثمار المشترك)، والقروض (بما في ذلك تمويل عدد من المشاريع الحيوية من خلال شركة الضمان للتأجير التمويلي)، والاستثمار العقاري، والاستثمار السياحي.

المعطيات والمؤشرات الاقتصادية:

نأخذ بعين الاعتبار المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي يعكسها الواقع الاقتصادي المحلي والخارجي عند بناء القرار الاستثماري، ونتجنب المضاربات.

إدارة المخاطر التشغيلية:

نتبع أفضل الإجراءات والأسس في تنفيذ العمليات الاستثمارية، ونضع الضوابط الرقابية الكافية لضمان السلامة والأمان للاستثمارات والفصل بين الوظائف، ونتحرى التعامل مع حافظ أمين ذي تصنيف ائتماني مرتفع للأدوات الاستثمارية.

المعايير الأخلاقية:

نتجنب الاستثمار في المجالات المحظورة محلياً ودولياً والمتنافية مع المعايير الأخلاقية العامة.

الاستثمار الوطني المجدي:

نعطي أولوية للاستثمار الوطني الذي يحقق العوائد المستهدفة والمنسجم مع أهداف الصندوق.

الخطة الاستراتيجية:

يضع الصندوق خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات تعكس أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية، ويقوم بمراجعة هذه الخطة بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها للمعطيات والمستجدات الاقتصادية.

وقام الصندوق خلال عام 2021 بتطوير خطته الاستراتيجية للفترة (2022-2024)، بما يعكس أهدافه ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الوطني والعالمي نتيجة الأحداث غير الاعتيادية التي شهدتها البشرية خلال العامين الماضيين.

وسعياً لبناء الخطة الاستراتيجية للصندوق بطريقة كفؤة تضمن أداء الصندوق لرسالته وتحقيق أهدافه وتطبيقا لمبدأ التشاركية، تم عقد ورش التخطيط الاستراتيجي على مختلف المستويات بما فيها الإدارات العليا وموظفي المديريات والوحدات، لمناقشة وتحديد التوجهات الاستراتيجية، والمؤشرات الاستراتيجية، وتطوير أطر العمل الاستراتيجية، ومصفوفات الأعمال الرئيسية ومصفوفات الأطراف ذات العلاقة.

وتعكس الخطة الاستراتيجية أهداف الصندوق الاستراتيجية التالية:

- تحقيق عوائد مجدية ضمن مستويات مخاطر مقبولة لتعظيم قيمة واستدامة استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- توفير السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات المادية طويلة الأجل للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- ترسيخ صورة صندوق الاستثمار كمستثمر وطني طويل الأمد.
- الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة وشفافية الإفصاح.
- توفير بيئة عمل محفزة وداعمة لأعمال صندوق الاستثمار.
- تنمية الموارد البشرية في الصندوق.
- اتباع أفضل المعايير والممارسات الدولية.
- المساهمة في تعزيز المسؤولية المجتمعية في الأردن.

إدارة المخاطر:

يركز الصندوق على وجود ضوابط وممارسات واضحة لإدارة المخاطر الاستثمارية والتشغيلية التي قد يتعرض لها. وتتضمن هذه الضوابط تحديد المؤشرات والمقاييس الواضحة للمخاطر المقبولة المرتبطة باستثماراته، وتقييم المخاطر المستقبلية المحتمل وقوعها وكيفية تجنبها أو كيفية التخفيف من أثرها حال حدوثها.

وتتم مراجعة هذه الضوابط والممارسات بشكل دوري للتأكد من فعاليتها والعمل على تحديثها كلما لزم الأمر.

إدارة الأزمات:

يوجد في الصندوق فريق لإدارة الأزمات يهدف إلى وضع خطة استمرارية العمل وفق أسس مهنية وحصيفة.

ويعمل الفريق على دراسة وتحليل الأزمات والتخطيط لإدارتها وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في توجيه الإمكانيات والموارد المتاحة للتعامل الفعال مع الأزمات المحتملة.

الاستثمار وملخص الأداء المالي

الموجودات:

حقق صندوق الاستثمار نمواً في موجوداته خلال عام 2021 بنسبة 10.5%، حيث بلغت 12.3 مليار دينار كما في نهاية 2021/12/31، مقارنة مع 11.2 مليار دينار كما في 2020/12/31.

وتوزعت موجودات الصندوق على عدد من المحافظ الاستثمارية وكما هو مبين في الشكل أدناه:

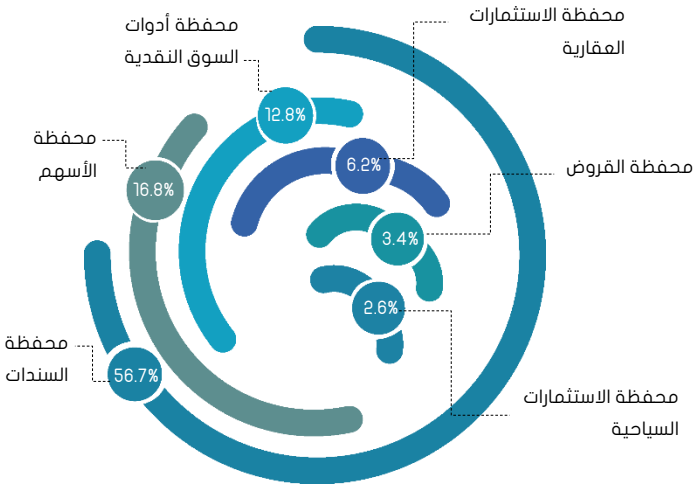

وشهدت محافظ الصندوق تغيراً في أوزانها النسبية من إجمالي موجودات الصندوق بين عامي 2020 و2021 بنسب متفاوتة، حيث ارتفعت نسبة محفظة الأسهم إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى 16.8% نهاية عام 2021 مقارنة مع 14.1% نهاية عام 2020، بينما سجلت نسبة بقية المحافظ إلى إجمالي الموجودات انخفاضاً في عام 2021 مقارنة مع 2020، حيث انخفضت نسبة كل من: محفظة أدوات السوق النقدي لتبلغ 12.8% نهاية عام 2021 مقارنة مع 13% نهاية عام 2020، محفظة السندات لتصل إلى 56.7% نهاية عام 2021 مقارنة مع 58.3% نهاية عام 2020، محفظة القروض لتصل إلى 3.4% نهاية عام 2021 مقارنة مع 3.6% نهاية عام 2020، محفظة الاستثمارات العقارية لتصل إلى 6.2% نهاية عام 2021 مقارنة مع 6.5% نهاية عام 2020، ومحفظة الاستثمارات السياحية التي بلغت 2.6% نهاية عام 2021 مقارنة مع 2.8% نهاية عام 2020.

الدخل:

ارتفع الدخل المتأتي من عوائد المحافظ الاستثمارية المختلفة عام 2021 بقيمة 84.8 مليون دينار وبنسبة 16.7% تقريبا، حيث بلغ 593.5 مليون دينار كما في 2021/12/31 مقارنة مع 508.6 مليون دينار كما في 2020/12/31، فيما بلغ الدخل الشامل الذي يتكون من دخل الصندوق مضافا إليه نتائج ارتفاع / انخفاض بيع وتقييم الأسهم الاستراتيجية دفترياً حوالي 1040.4 مليون دينار كما في 2021/12/31 مقارنة مع 137.6 مليون دينار كما في 2020/12/31 محققا زيادة بقيمة 902.8 مليون دينار.

توزيع المحافظ المقارن

البند	2020/12/31		2021/12/31	
	المبلغ	%	المبلغ	%
محفظة أدوات السوق النقدي	1,434.0	13%	1,558.4	12.8%
محفظة السندات	6,410.3	58.3%	6,893.6	56.7%
محفظة القروض	396.5	3.6%	412.1	3.4%
محفظة الأسهم	1,555.2	14.1%	2,040.8	16.8%
محفظة الاستثمارات العقارية	716.9	6.5%	748.2	6.2%
محفظة الاستثمارات السياحية	308.1	2.8%	314.3	2.6%
أخرى	346.7		373.8	
مجموع موجودات الصندوق	11,167.7	100%	12,341.2	100%

استثماراتنا الرئيسية:

- **الأسهم:**

يعتبر الصندوق مستثمر استراتيجي طويل المدى في بورصة عمان، ولا يمارس نشاط المضاربة في البورصة. وينعكس ذلك على حجم محفظة الصندوق ونوعية استثماراته في الشركات المساهمة العامة ذات الأداء القوي وبتوزيع قطاعي مدروس المخاطر وضمن العوائد المحددة وذلك للحد من تأثر المحفظة بتذبذبات أسعار الأسهم في بورصة عمان صعودا وهبوطا من خلال هذا التنويع.

ويستثمر الصندوق فيما يزيد عن 50 شركة مساهمة عامة من الشركات الوطنية الكبرى والتي تمثل القطاعات الحيوية التي تمتاز بصلابة مراكزها المالية وتحقيق معدلات نمو سنوية جيدة والتزامها بتوزيعات نقدية سنوية على المساهمين.

وجاءت زيادة نسبة محفظة الاستثمار بالأسهم نتيجة الاتجاه إلى زيادة الاستثمار في بورصة عمان للاستفادة من تحسن مؤشرات السوق وبدء التعافي من تبعات جائحة كورونا الذي شهدته السوق خلال عام 2021 والذي انعكس بشكل ملحوظ على القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة عمان، وانعكس بطبيعة الحال على القيمة السوقية لمحفظة الأسهم للصندوق.

وقام الصندوق خلال العام 2021 بشراء أسهم عدد من البنوك والشركات الصناعات التحويلية والدوائية، وبلغت قيمة محفظة الأسهم حوالي 2.041 مليار دينار كما في نهاية عام 2021.

وانعكس التحسن في أداء بورصة عمان خلال عام 2021 إيجابيا على أداء محفظة الأسهم للصندوق، والتي سجلت أرباحاً دفترية بلغت حوالي 446.9 مليون دينار، مقابل خسائر دفترية بلغت حوالي 371 مليون دينار نهاية العام 2020، وبلغ حجم التوزيعات النقدية من الشركات التي يساهم بها الصندوق 51.4 مليون دينار للعام 2021.

- **السندات:**

بلغ حجم محفظة السندات حوالي 6.894 مليار دينار نهاية عام 2021، مشكلة ما نسبته 56.7% من المحفظة الكلية للصندوق، وبلغ معدل العائد على المحفظة حوالي 6% وهي من أعلى معدلات العوائد التي تحققها الأدوات الاستثمارية التي يستثمر بها الصندوق مقارنةً مع مستوى المخاطر المتدني المرتبط بها.

ويعتبر الاستثمار في السندات الحكومية استثماراً آمنا كونها أدوات منخفضة المخاطر وذات عائد مجدي ومضمون، كما أنها تعتبر أداة خروج مرنة نسبياً في حال الرغبة ببيعها. وعالميا، تقوم العديد من صناديق التقاعد بالاستثمار في هذه الأدوات بنسبة قد تصل إلى 100%. ويعتمد توزيع الآجال على عدة عوامل أهمها حجم واجال الالتزامات للمتقاعدين ومعدلات أعمار المشتركين في تلك الدول، ومعدلات العائد على تلك السندات.

وأصدر البنك المركزي الأردني 47 إصدارا من سندات الخزينة الأردنية عام 2021، بقيمة 3.650 مليار دينار، اكتتب الصندوق فقط بـ 14 إصدارا منها بقيمة 1.1 مليار دينار وبنسبة بلغت حوالي 30% من إجمالي القيمة المصدرة، علماً بان استحقاقات محفظة السندات لعام 2021 بلغت حوالي 470 مليون دينار.

في المقابل أصدر البنك المركزي 35 إصدارا عام 2020، بقيمة 3.37 مليار دينار، اكتتب الصندوق فقط بـ 10 إصدارات منها بقيمة 813 مليون دينار وبنسبة 24% من القيمة المصدرة، علماً بان استحقاقات محفظة السندات لعام 2020 بلغت حوالي 473 مليون دينار.

- **الاستثمارات العقارية:**

قام الصندوق بزيادة استثماراته العقارية خلال عام 2021 لتبلغ قيمتها 748 مليون دينار مقارنة مع 717 مليون دينار عام 2020، من خلال شراء عدة عقارات في مختلف محافظات المملكة بقيمة إجمالية بلغت 18 مليون دينار تقريبا، إضافة الى إبرام عقود تأجير للعديد منها، ولم يتم بيع أي عقارات خلال عام 2021.

ويسعى الصندوق إلى تطوير الأراضي الخام في محفظة الاستثمارات العقارية لتحقيق نمو في قيمتها السوقية، وفي هذا الإطار تمت الموافقة على المخطط الشمولي لتطوير أراضي مملوكة للضمان الاجتماعي في منطقة الحمر لغايات متعددة، كما تم طرح عطاء شراء خدمات فنية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وإعداد مخطط شمولي لأراضي الضمان الاجتماعي في منطقة القسطل أواخر عام 2021.

- **السياحة:**

قامت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في العام 1999 بتأسيس شركة مملوكة بالكامل لها وهي الشركة الوطنية للتنمية السياحية والتي تعتبر الذراع الاستثماري لصندوق الاستثمار فيما يختص بالقطاع السياحي من خلال الاشراف على إدارة الفنادق والاستراحات التي تعود ملكيتها للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ صندوق الاستثمار، ويساهم الصندوق في استثمارات أخرى من خلال المساهمة في شركات رائدة في هذا القطاع.

وإدراكاً من الصندوق لأهمية القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به والتي تسهم بنسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى أهمية القطاع في جذب الاستثمارات الأجنبية للمملكة وخلق فرص عمل، يسعى الصندوق لتعزيز الميزة التنافسية لمحفظته السياحية وتوسيع استثماراته في القطاع، وذلك من خلال إنشاء مشاريع جديدة في منطقة المثلث الذهبي، والاستمرار في إعادة تأهيل عدد من المنشآت السياحية، وأبرزها فندق كراون بلازا/ البترا، وإعادة تأهيل بعض الغرف والأجنحة الفندقية في فندق انتركونتيننتال / العقبة.

ويجري العمل حالياً لإقامة وجهة سياحية جديدة في أرض المثلثية في مدينة العقبة وعلى مساحة 123 دونم. وستتضمن المرحلة الأولى للمشروع إقامة مرافق سياحية وترفيهية.

- **البنية التحتية:**

يستثمر الصندوق في تمويل عدة مشاريع في قطاعات الصحة والبنية التحتية والنقل من خلال شركة الضمان للتأجير التمويلي وبقيمة تمويل تبلغ حوالي 320 مليون دينار.

- **الزراعة:**

بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، تم تأسيس شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية عام 2020، وتمت المباشرة بإنشاء أول مشروع زراعي لها خلال عام 2021 على مساحة تزيد عن 25 ألف دونم في منطقة المدورة لإنتاج القمح والأعلاف والمحاصيل الزراعية الأخرى، وبقيمة استثمار كلية للمشروع تبلغ حوالي 13 مليون دينار.

- **المناطق التنموية:**

يستثمر الصندوق من خلال شركة الضمان لتطوير المناطق التنموية في منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية/ المفرق المقامة على مساحة 21 ألف دونم وتستهدف الصناعات المختلفة.

وخلال عام 2021 تم توقيع 8 عقود تطوير بقيمة 20 مليون دينار، ليرتفع عدد المصانع العاملة والمصانع الأخرى قيد الإنشاء والتصميم إلى 50 مصنع.

يبلغ حجم الاستثمارات القائمة وقيد الانشاء من صناعات ومشاريع طاقة شمسية في المنطقة حوالي 415 مليون دينار،

حيث توفر هذه الاستثمارات حوالي 1500 فرصة عمل معظمها لأبناء المنطقة.

كما يستثمر الصندوق في تطوير منطقة إربد التنموية المقامة على مساحة ألفي دونم وتستهدف قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والخدمات المساندة وحاضنات ريادة الأعمال.

تبلغ قيمة استثمارات المنطقة حوالي 38 مليون دينار.

وقد وفرت الاستثمارات القائمة في المنطقة 1455 فرصة عمل.

التوجهات الاستراتيجية:

قام الصندوق خلال عام 2021 بإقرار الخطة الاستراتيجية للأعوام 2022 – 2024، والبناء على ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية، في سبيل تحقيق عوائد مجدية من الاستثمارات المتنوعة بهدف تعزيز متانة المركز المالي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والمساهمة في النمو الاقتصادي في المملكة.

وادراكاً من الصندوق لأهمية البعد التنموي المستدام لأعماله واستثماراته، وأثر ذلك على تحسين الأداء المالي للصندوق والاقتصاد الأردني بشكل عام، فقد قام الصندوق بمراعاة مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs) ضمن أهداف الخطة الاستراتيجية للأعوام القادمة.

وفي ضوء المعطيات الاقتصادية والمالية المتوفرة، فقد أظهر الاقتصاد الاردني في الأشهر الأخيرة من عام 2021 مؤشرات تعافي من تبعات جائحة كورونا بدأنا نلمس أثرها على بعض القطاعات الاقتصادية.

وعلى الرغم من استمرار بعض التبعات الاقتصادية للجائحة، والتي أثرت بشكل رئيسي على أداء بورصة عمان والقطاع السياحي، وأسعار الفوائد على الودائع وأدوات السوق النقدي، إلا أن أداء البورصة بدأ بالتحسن، كما أن أسعار الفوائد مرشحة بالارتفاع في ضوء توقعات قيام الاحتياطي الامريكي برفع اسعار الفائدة عدة مرات خلال عام 2022.

وبناء على تلك المعطيات مجتمعة، حددت الخطة القطاعات المستهدفة للاستثمار بما يتوافق مع الالتزامات المستقبلية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ومؤشرات النمو الاقتصادي في المملكة. ويستهدف الصندوق بشكل رئيسي الاستثمار في مشاريع البنية التحتية من خلال المشاريع التي تعلن عنها وحدة الشراكة بين القطاع العام والخاص ومشاريع البنية التحتية في القطاع الخاص. كما يستهدف توسيع استثماراته في قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية من خلال دراسة الاستثمار في مشاريع جديدة في هذا القطاع. ويدرس الصندوق حاليا عددا من الفرص الاستثمارية في القطاع السياحي ومشاريع التأجير التمويلي وشراء أسهم في شركات استراتيجية كبرى.

التوجهات الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية لصندوق الاستثمار

موظفونا

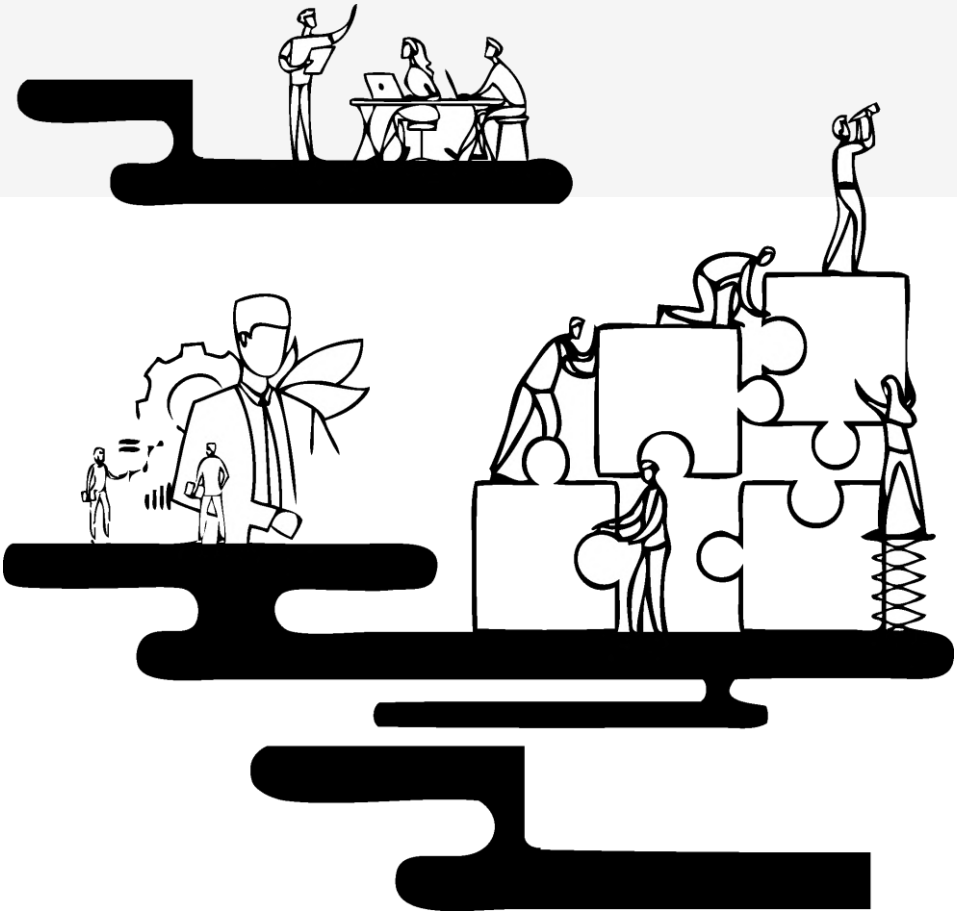

رأس المال البشري:

يؤمن الصندوق بأن رأس ماله البشري هو ركيزة النجاح الأساسية، ويعتبر موظفيه الذين يشكلون قوته أكثر أصوله قيمةً، وسبيله لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وتنفيذ رؤيته، لذا يسعى الصندوق دوما إلى أن يكون نموذجا متميزا في إدارة الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات وتطويرها والمحافظة عليها، وتعزيز المشاركة الفعالة للموظفين والتركيز على تطبيق مبادئ العدالة والشمولية.

استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم:

يخضع صندوق الاستثمار لأحكام نظام الخدمة المدنية الذي يرتكز على مجموعة من القيم والمبادئ من أهمها؛ سيادة القانون، المساءلة والمحاسبة، الشفافية، العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحاكمية الرشيدة والنزاهة، وغيرها من القيم والمبادئ المحددة.

ويدير الصندوق موارده البشرية بكفاءة وفعالية، بدءاً من عملية التوظيف المبنية على استقطاب أفضل الكفاءات المؤهلة والمتميزة في مختلف المجالات وخصوصاً بالاستثمار، وصولاً لتمكينهم من خلال تنمية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم وفقاً لخطط تدريبية مبنية على الكفايات الوظيفية بما يتواءم مع الأوصاف الوظيفية المرتبطة بخطط الاحلال والتعاقب الوظيفي المستندة لأدلة إجراءات العمل المعتمدة.

واستمراراً لعمليات التمكين، يتم تفويض الموظفين بالصلاحيات اللازمة في جميع مواقعهم الوظيفية لإنجاز أعمالهم ويتم اشراكهم في اعداد ومراجعة الاستراتيجيات وعمليات صناعة واتخاذ القرار، وصولاً لتحديد مستويات وقياس أدائهم من خلال ربط نتائج الأداء الفردي بالأداء المؤسسي الذي يتم باستخدام بطاقات الأداء المتوازن للصندوق والمديريات المبنية على مستهدفات واضحة ومحددة تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية للصندوق.

كما ان استدامة أعمال التحسين والتطوير المؤسسي المستمرة في صندوق الاستثمار، سيفعل دور الكفايات الوظيفية الفنية كتوجه حديث في إدارة الموارد البشرية في استقطاب واختيار وتعيين الموظفين سيما في حالة الوظائف الفنية التخصصية التي تتطلب كفايات وظيفية ومهارات فنية عالية بحيث يتم اختبار المرشح لإشغال الوظيفية من خلال عقد اختبار متخصص في هذه الكفايات معد من قبل ديوان الخدمة المدنية واجتياز المرشح للاختبار، وكذلك تفعيل دور الكفايات الوظيفية لأغراض الترقية لإشغال الوظائف الإشرافية والقيادية في صندوق الاستثمار.

المزايا التنافسية لموظفينا:

عدد موظفينا

2021 121 موظفاً

بزيادة نسبتها 7.07% عن عدد الموظفين نهاية عام 2020.

عدد الموظفات

2021 42 موظفة

وبنسبة 35% من إجمالي عدد موظفي الصندوق نهاية عام 2021، بزيادة نسبتها 7.14% عن عدد الموظفات الإناث نهاية عام 2020.

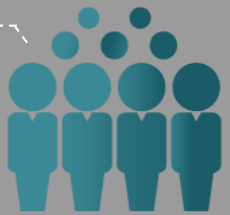

بلغ عدد الموظفين المعينين في الصندوق والمنقولين للعمل فيه 16 موظفا خلال عام 2021.

بلغ عدد الموظفين المنفكين من العمل في الصندوق 8 موظفين خلال عام 2021.

يتمتع موظفونا بمؤهلات علمية ومهنية عالية ومميزة

عدد حملة الشهادات العليا

42 موظفاً

نسبة الموظفات منهم

%31

عدد حملة شهادات البكالوريوس

56 موظفاً

%48

عدد حاملي الشهادات المهنية أو الثانوية العامة أو أقل

23 موظفاً

%9

- يبلغ عدد موظفي الإدارة العليا والمتوسطة
  - 43 موظفاً
- يبلغ عدد رؤساء الأقسام
  - 29 رئيس قسم، وتشكل الإناث ما نسبته 38% منهم
- يبلغ عدد المدراء
  - 14 مديراً، وتشكل الإناث ما نسبته 29% منهم

تمكين الموظفين:

يؤمن الصندوق بأن تمكين موظفيه هو أحد أهم الأسباب التي ستمكنه من تحقيق أهدافه، لذا نعمل بحرص على تطوير وتعزيز قدرات موظفينا وتزويدهم بالخبرات الفنية والإدارية.

وترتبط عمليات التدريب وبرامجه باحتياجات العمل وفق خطط تدريبية مبنية على الكفايات الوظيفية ومنسجمة مع بطاقات الوصف الوظيفي والمرتبطة بخطط الاحلال والتعاقب الوظيفي ومستندة كذلك لأدلة إجراءات العمل المعتمدة للمديريات/الوحدات التي يعمل بها الموظفين، وذلك بهدف زيادة كفاءة الموظفين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ضمن مجالات عملهم وتعزيز قيم العمل بمهنية ومؤسسية وبروح الفريق وخلق حالة من التنافسية الإيجابية بين الموظفين لتسريع التطور الوظيفي للموظفين ذوي الأداء والسلوك الإيجابي المتميز وتمكينهم من التقدم الوظيفي والترقية ضمن مجالات عملهم وفق معايير الجدارة والاستحقاق.

وتتم مراجعة خطط التدريب بانتظام، استنادا إلى الاحتياجات التدريبية التي يتم تحديثها بشكل دوري بناء على حاجة الموظفين وبما يسهم في تحقيق رؤية وأهداف صندوق الاستثمار الإستراتيجية.

نفذ الصندوق خلال عام 2021 ما مجموعه

بمعدل 34 ساعة تدريبية تقريبا لكل موظف

محققاً خطته التدريبية بنسبة 283% تقريباً، حيث بلغ عدد ساعات التدريب المرصودة في خطة التدريب لعام 2021 للموظف الواحد 12 ساعة تدريبية كحد أدنى.

بيئة عمل آمنة وصحية ومتوازنة:

نحرص في الصندوق على توفير بيئة عمل إيجابية داعمة ومحفزة لموظفينا، تمتثل لمبادئ العدالة والمساواة، وتعتني بالجوانب الإنسانية والمادية والمعنوية للموظف.

- **التقييم والمساءلة:**

- يعمل الصندوق على الإعلاء من شأن القيم الوظيفية وممارستها كقيم الانتماء والولاء المؤسسي والالتزام والانضباط والصدق والنزاهة والتعاون.
- يلتزم الصندوق بآليات مؤسسية في تقييم أداء الموظفين، المكافآت، الترقيات، والعقوبات وفقا لما هو منصوص عليه في نظام الخدمة المدنية، وتطبق هذه الآليات على جميع موظفيه على حد سواء.

- **مكان العمل:**

- يوفر الصندوق بيئة عمل مكانية تحقق الشروط اللازمة لراحة الموظف وسلامته وتمكنه من ممارسة عمله بارتياح، ومنها توفير المساحات الكافية ودرجة التهوية والإضاءة المناسبة، وتوفر الخدمات وشروط السلامة العامة.

- **الأمومة والأبوة:**

- تعنى إدارة الصندوق بمسؤوليات الأمومة والأبوة لموظفينا من الذكور والإناث، حيث يتم منح الموظفات الأمهات إجازة أمومة مدتها 90 يوما متصلة قبل وبعد الولادة، وساعات للرضاعة لمدة سنة من تاريخ الولادة، ومنح الموظفين الآباء إجازة أبوة لمدة ثلاثة أيام من تاريخ الولادة، وجمعيها مدفوعة الأجر بغض النظر عن سنوات الخدمة في الصندوق وذلك بموجب نظام الخدمة المدنية.

- **الجوانب الإنسانية:**

- يحرص الصندوق على تعزيز العلاقات بين الموظفين وتفاعلهم الشخصي مع بعضهم البعض من خلال لجنة النشاط والتكافل الاجتماعي حيث تقوم اللجنة بتنظيم اللقاءات المشتركة خارج أوقات الدوام الرسمي، بالإضافة إلى الاحتفال ببعض المناسبات الوطنية والدينية داخليا.
- يحرص الصندوق على مشاركة موظفيه مناسباتهم الشخصية من خلال تقديم التهنئة الخاصة للموظفين في مناسباتهم السعيدة، بالإضافة إلى تعزيتهم ومشاركتهم أحزانهم في حالات وفاة الأقارب لا قدر الله.

رفاه موظفينا:

نسعى في الصندوق إلى تحقيق الرفاه لموظفينا من خلال عدد من البرامج والمبادرات، بهدف تعزيز وتحسين درجة الرضا والارتياح لموظفينا مما ينعكس إيجابا على سعادتهم وولائهم الوظيفي وانتمائهم المؤسسي، إيمانا من الصندوق بأهمية ذلك في تطوير سلوكهم وأدائهم الوظيفي وإنتاجيتهم، وزيادة تحفزهم للعمل.

- **التأمين الصحي التكميلي الخاص:**

يتمتع موظفو الصندوق بالتأمين الصحي المدني التابع لوزارة الصحة مقابل اشتراك شهري إلزامي وفقا لما نص عليه نظام الخدمة المدنية. وبالإضافة لذلك، يتمتع موظفونا بتأمين صحي تكميلي للعلاج في القطاع الصحي الخاص ضمن شبكة طبية تتميز بالاتساع والشمول ودون إلزامهم بأي اشتراكات إضافية.

- **التثقيف والتوعية:**

خلال عام 2021، نفذ الصندوق (6) محاضرات وورش توعوية في مجال تعزيز التنمية المستدامة بهدف تطوير المهارات الشخصية والحياتية للموظفين، إيمانا من الصندوق بأهمية التكامل في جوانب تمكين الموظفين التي تعنى بالنواحي الفنية والشخصية.

- **دمج الموظفين في صنع القرار وعملية التطوير:**

يتبع الصندوق نهج تواصل ثنائي الاتجاه، تشارك فيه إدارة الصندوق رؤيتها، ويشارك الموظفون آراءهم وملاحظاتهم، ويوظف الصندوق في سبيل ذلك مختلف أدوات وقنوات الاتصال المؤسسية.

- يشترك الموظفون بشكل دائم مع رؤسائهم المباشرين ومدراء دوائرهم في نقاشات مفتوحة، ويتم عقد الاجتماعات الدورية على مستوى الأقسام والمديريات.

- يشترك الموظفون في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية من خلال مشاركتهم في اللجان وفرق العمل المختلفة.

- يوجد في الصندوق فريق عمل لدراسة وتقييم المقترحات والشكاوى كما يوجد فريق لدراسة وتقييم الأفكار الإبداعية، وذلك لتشجيع موظفينا على تقديم المقترحات والأفكار الإبداعية والمشاركة في عمليات التطوير والتحسين المستمر.

- يستخدم الصندوق وسائل عدة للحصول على تغذية راجعة من موظفيه حول بعض الشؤون ذات التأثير عليهم بشكل مباشر وغير مباشر وجمع ملاحظاتهم وتطلعاتهم، ومن ضمن تلك الوسائل الاستبيانات الورقية والإلكترونية، واستطلاعات الرأي الالكترونية.

- **الرضا الوظيفي:**

في إطار سعي الصندوق الدائم لتوفير بيئة عمل مريحة وإيجابية تحفز موظفينا على الإنتاج وتشجعهم على التميز، يحرص الصندوق سنويا على قياس الرضا الوظيفي للموظفين من خلال استجابتهم لاستبيان مصمم خصيصا لذلك، ويعمل الصندوق بشكل دوري ومستمر على تطوير الاستبانة لقياس جوانب الرضا الوظيفي وفقا لأفضل الممارسات في هذا المجال.

وقام الصندوق خلال عام 2021 بقياس درجة رضا الموظفين عن البيئة الداخلية للعمل، البنية التحتية، التكنولوجية، التخطيط والتنفيذ وقياس الأداء، الإنجاز وتقييم الأداء، إدارة المعرفة، العمل الجماعي والعلاقة مع المسؤول المباشر، التدريب والتمكين والتطوير، وقنوات الاتصال الداخلي.

مسؤوليتنا المجتمعية

حرصاً من الصندوق على الوفاء بمسؤوليته المجتمعية كأحد المؤسسات الوطنية الرائدة، يعمل الصندوق بشكل دائم على تطوير أطر وأدوات التمكين المجتمعي لديه، لترتقي إلى مستوى تطلعاته في خدمة المجتمع وتحقيق أثر ملموس في هذا المجال.

وتحقيقاً لذلك يعمل الصندوق بشكل متواصل على تقديم مساهمات ومبادرات بشكل فردي وجماعي عن طريق شراكات مع عدد من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

المرجعيات التوجيهية:

- يعتمد الصندوق وثيقة بعنوان "وثيقة المسؤولية المجتمعية" تضع إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً، يحدد الاستراتيجيات والممارسات التي يتبناها الصندوق لجميع موظفيه، فهي تقع ضمن مسؤولية الإدارة العليا والموظفين على كافة المستويات في سبيل قيام الصندوق بدوره في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

- يحرص صندوق الاستثمار على توجيه ممارساته ومبادراته التي تستهدف خدمة المجتمع بما يتماشى مع التوجهات الوطنية على مستوى المملكة.

- يلتزم الصندوق في إطار خدمة المجتمع بمراعاة القيم الإنسانية والأخلاقية والمجتمعية لمجتمعنا الأردني، كما يلتزم بالتشريعات المطبقة في المملكة الأردنية الهاشمية، ويحرص على التماشي مع أفضل الممارسات العالمية.

البرامج والمبادرات:

- **تدريب طلبة الجامعات:**

لغايات تمكين الطلاب على مقاعد الدراسة الجامعية وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل، يتيح الصندوق فرصة لطلاب الجامعات الذين ما يزالون على مقاعد الدراسة للحصول على تدريب عملي مجاني في دوائر صندوق الاستثمار في تخصصات المالية والمحاسبة والإدارة، بالإضافة إلى تخصص القانون وتكنولوجيا المعلومات والهندسة المدنية والمعمارية.

- **بنك الملابس الخيري:**

يشارك الصندوق في مشروع بنك الملابس الخيري، وهو أحد مشاريع الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية من خلال تخصيصه صندوق يسهّل على موظفيه عملية التبرع بالملابس أو الأحذية أو الحقائب أو ألعاب الأطفال للأسر العفيفة في جميع محافظات المملكة وعلى مدار العام.

- **الصحة والسلامة العامة:**

يلتزم صندوق الاستثمار بتطبيق أنظمة الصحة والسلامة العامة التي تنص عليها التشريعات الأردنية، ويحرص على تطبيق إجراءات الصحة والسلامة العامة التي تضمن صحة وسلامة موظفيه ومراجعيه.

ويعمل الصندوق على رفع وعي موظفيه في مجال الصحة والسلامة العامة والمهنية من خلال إشراكهم في عدد من الورشات التوعوية، وإصدار المنشورات ووضع الملصقات الداعية للالتزام بتلك الشروط.

وانطلاقاً من حرص الصندوق على تطبيق أعلى معايير السلامة العامة في حال وقوع الحوادث والكوارث، وتأهيل الموظفين لضمان الاستجابة السريعة في التعامل مع هذه الظروف في حال وقوعها لا قدر الله، نظم الصندوق خلال عام 2021 ورشة توعوية بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني، حول الإسعافات الأولية ووسائل الإنقاذ في حال التعرض لظروف طارئة.

اهتمامنا بالبيئة

نسعى في الصندوق للمساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف البيئية لرؤية الأردن 2025، ومعالجة التحديات البيئية جنبا إلى جنب مع الجهود الوطنية المبذولة من المؤسسات الوطنية على مستوى المملكة. ومن منطلق إدراكنا لمسؤوليتنا البيئية، نلتزم في الصندوق بترشيد معدلات استهلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، بالإضافة إلى التوجه نحو تطبيق حلول أكثر كفاءة في استخدام الموارد المختلفة والتقليل من أثرها البيئي السلبي.

المياه:

يدرك الصندوق أهمية إدارته الدقيقة لاستهلاكه من المياه خصوصا في ظل التحديات المائية الكبيرة التي يواجهها الأردن في السنوات الأخيرة. ومن هذا المنطلق يطبق الصندوق عددا من الممارسات التي تسهم في ترشيد استهلاك المياه في مبناه ومنها: استخدام صبابات توفير المياه لجميع الحنفيات، إجراء الصيانة الدورية لخزانات المياه ودورات المياه منعا لأي تسريب أو هدر للمياه، وتقنين استخدام المياه في أعمال النظافة.

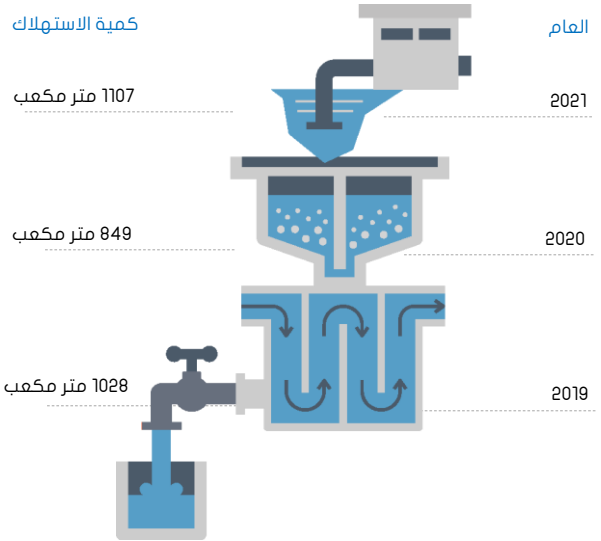

الورق:

يحرص الصندوق على خفض استهلاكه من الورق، كما يعمل على إدارة نفاياته الورقية بشكل فعال للمساهمة في الحفاظ على المصادر الطبيعية المستخدمة في إنتاج الورق، والتقليل من الأثر البيئي السلبي المترتب على زيادة إنتاجه. وفي هذا السياق اتبع الصندوق عددا من الإجراءات بهدف ترشيد استهلاك الورق، من أهمها التوجه نحو مزيد من الأتمتة في عملياته ومراسلاته الداخلية. كما استمر الصندوق في تنفيذ مبادرة إعادة تدوير الورق المستخدم بالتعاون مع جمعية البيئة الأردنية.

العام	كمية الاستهلاك	وزن الورق المعاد تدويره
2021	1791 ماعون	2385 كغم
2020	1694 ماعون	1220 كغم
2019	2281 ماعون	3115 كغم

استهلاك الطاقة:

- **الكهرباء:** قام الصندوق بإنشاء محطات للطاقة الشمسية، وتم خلال عام 2021 البدء بتشغيل المشروع مما أسهم في تخفيض قيمة فاتورة الكهرباء بشكل ملحوظ.

في إطار سعي الصندوق إلى استخدام التقنيات التي توفر استهلاك الطاقة الكهربائية بما يعزز كفاءة الاستخدام، تم استبدال معظم وحدات الإنارة التقليدية بوحدات إنارة موفرة للطاقة تعتمد تقنية (LED)، كما يقوم الصندوق وضمن هذه الجهود بتركيب الحساسات التي تتتبع الحركة في ممرات الطوارئ والدرج الواصل بين الطوابق ودورات المياه من أجل ترشيد استهلاك الكهرباء المستخدم للإنارة، وكذلك يقوم الصندوق بضبط منظم درجات الحرارة ومنظم التشغيل والإغلاق لأنظمة التدفئة والتبريد بحيث تتوقف عن العمل تلقائيا وقت انتهاء ساعات الدوام الرسمي، وكذلك عند وصول حرارة الجو الداخلي إلى درجة حرارة معينة، منعا لهدر الطاقة.

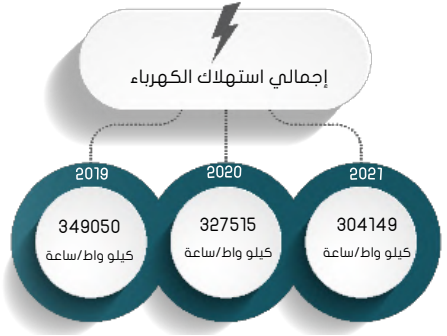

- **الطاقة النظيفة:** يؤمن الصندوق بأن تبني مشاريع الطاقة المتجددة والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة يعد خيطا ذهبيا وخطوة أساسية لتطبيق مفهوم الاستدامة. ومن هذا المنطلق قام الصندوق عام 2021 بتشغيل ثلاث محطات طاقة شمسية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية لتغذية الفنادق التي تملكها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وفروع المؤسسة بالإضافة إلى مبنى صندوق الاستثمار.

وقد انخفضت قيمة فواتير الكهرباء الخاصة بمبنى صندوق الاستثمار بنسبة 90% ابتداءً من شهر حزيران 2021، ومن المتوقع أن يؤدي تشغيل هذه المحطات إلى تحقيق وفر في فاتورة الطاقة، على مستوى الفنادق والمباني المستفيدة منها، بقيمة 5 ملايين دينار سنوياً.

- **الوقود:** يمتلك الصندوق عددا من المركبات المستخدمة لإنجاز المهمات الرسمية. ويحرص الصندوق على تنظيم حركة هذه المركبات وفق ضوابط محددة بما يؤدي إلى استهلاك الوقود بالحد الأدنى، ويتطلع إلى التحول نحو استخدام المركبات الهجينة (هايبرد) الصديقة للبيئة بدل المركبات التقليدية المستهلكة للوقود بكميات كبيرة، وقام الصندوق في أواخر عام 2021 بشراء مركبة (هايبرد) موفرة للطاقة.

العام	كمية استهلاك المحروقات
2021	5688 لتر
2020	5821 لتر
2019	6581 لتر

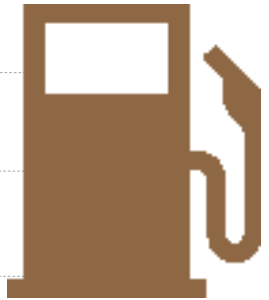

حقوق الانسان

حقوق الانسان:

- يمتثل الصندوق لجميع القوانين والتشريعات السارية في المملكة الأردنية الهاشمية التي تحكم عمله، ويطبق الأنظمة والتعليمات على العاملين فيه بمساواة وموضوعية، ويحترم الاتفاقيات والمواثيق والقرارات الدولية ويراعي ما نصت عليه عند تطوير سياساته سعيا لتحقيق أعلى درجات الالتزام بتطبيق الممارسات الفضلى في مجال حقوق الإنسان.

- كما يشارك الصندوق في الجهود الوطنية التي تعمل على تطوير منظومة شاملة متكاملة تُعنى بحقوق الإنسان ضمن النهج الإصلاحي الذي التزم به الأردن منذ سنوات، تنفيذا لتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للاهتمام بحقوق الإنسان وصون كرامته وتعزيز حرياته لجعل الأردن من الدول الرائدة اقليمياً في هذا المجال.

مساهماتنا:

- عضوية فريق التنسيق الحكومي لحقوق الانسان المعني بمتابعة تطبيق القوانين والممارسات الخاصة بحقوق الانسان على مستوى المؤسسات.
- رفع تقرير دوري للمنسق الحكومي لحقوق الانسان بإجراءات الصندوق الهادفة لتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان.

- عضوية فريق إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان (2016 - 2025).
- عضوية فريق إعداد الخطة الاستراتيجية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان.

الحاكمية والامتثال

تهدف سياسات الصندوق وتعليماته وإجراءات العمل فيه إلى إدارة وتنفيذ الأعمال بمسؤولية ومهنية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية للحاكمية المؤسسية، إدراكا منه لأهمية ذلك في ديمومة عمله وتحقيق أهدافه في تأمين الاستدامة المالية للضمان الاجتماعي ومساهمة استثماراته في تحقيق النمو الاقتصادي. ويحكم عمل صندوق الاستثمار منظومة رقابية متكاملة تحت مظلة التشريعات الناظمة لعمله وعلى أكثر من مستوى.

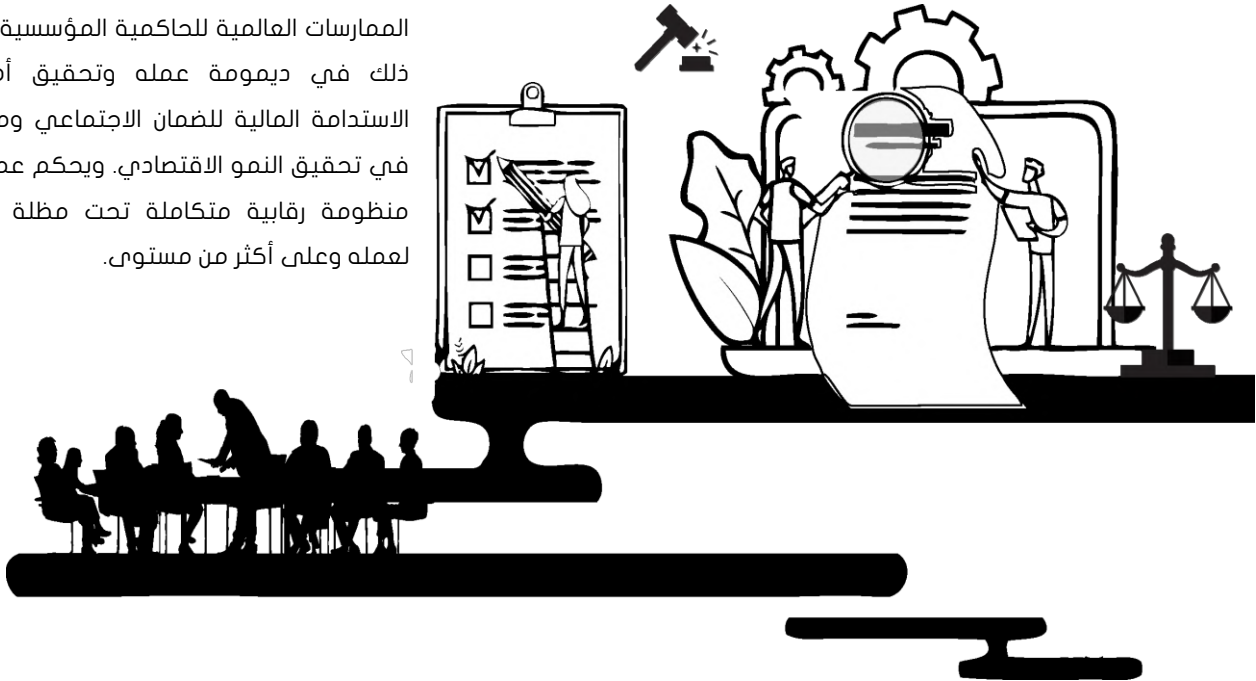

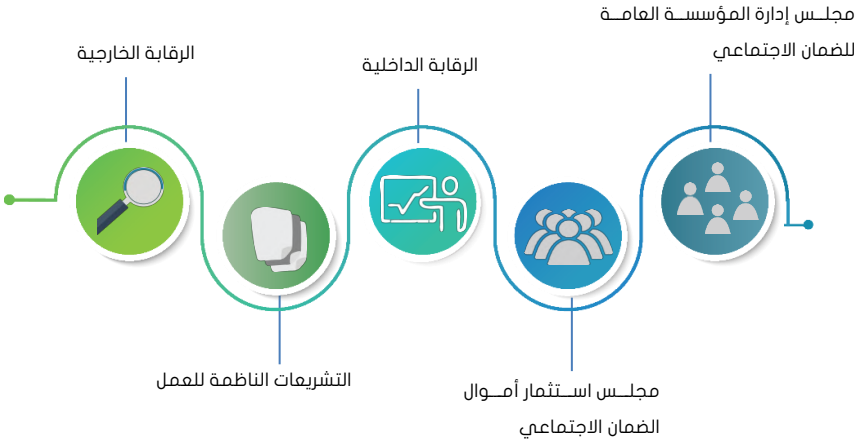

الإطار التشريعي:

يلتزم الصندوق بالامتثال التام للتشريعات الصادرة بموجب أحكام قانون الضمان الاجتماعي النافذ رقم (1) لسنة 2014، ونظام صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ومجلس الاستثمار رقم (97) لسنة 2014 الصادر بمقتضاه. وتحدد هذه التشريعات هيكل الحاكمية المؤسسية وعلاقات وصلاحيات اتخاذ القرار وضوابط التدقيق والرقابة على أعمال الصندوق وعلى أكثر من مستوى.

كما يطبق الصندوق النظام المالي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ونظام الخدمة المدنية، ويلتزم بأحكام جميع القوانين والتشريعات النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية.

هذا وتقوم وحدة الشؤون القانونية في الصندوق بالمشاركة في إعداد التشريعات التي تحكم أعمال الصندوق لضمان حصافتها وعدم تعارضها مع التشريعات النافذة.

النزاهة المهنية:

يطبق الصندوق ميثاق السلوك الوظيفي الوارد في مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة الصادرة عن نظام الخدمة المدنية لضمان أعلى مستوى من النزاهة وأخلاقيات العمل، ومنع أي استغلال للوظيفة أو للمنصب لتحقيق مكاسب شخصية أو أي مصلحة خاصة، وبما يتوافق مع المعايير الدولية.

ويتعهد موظفينا بالالتزام بكل ما ورد في الميثاق بعد التحقق من اطلاعهم على جميع بنوده وحيثياته، وعلى تبعات مخالفة تلك البنود. وتتطلب الأنظمة المتبعة في الصندوق قيام الموظفين بتوقيع وثيقة الحفاظ على سرية المعلومات، وقيامهم بالإفصاح دوريا عن ممتلكاتهم وعن أي تغيير يطرأ على تلك الممتلكات من خلال تقديم نموذج إقرار الملكية، كما يقوم أعضاء بعض اللجان كالمشتريات والعطاءات بتعبئة نموذج إشهار الذمة المالية التزاما بأحكام قانون إشهار الذمة المالية الحكومي.

ويقوم أعضاء مجلس الاستثمار فور تعيينهم بتعبئة نموذجي الالتزام والافصاح، حسب سياسة منع تضارب المصالح المقرة من مجلس ادارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ونموذج تعهد سرية المعلومات.

ويوجد بند ثابت على جدول أعمال مجلس الاستثمار هو الافصاح عن تضارب المصالح بحيث يقوم العضو بالإفصاح إلى المجلس عن أي موضوع يشكل تضاربا للمصالح قائم أو محتمل، أو موضوع قد يشتبه أو يفسر بأن يكون تضاربا للمصالح، ويتم توثيق هذا الافصاح في محضر اجتماع المجلس والقرار المتعلق به.

الهيكل التنظيمي:

يتواءم الهيكل التنظيمي للصندوق مع الرؤية المستقبلية ومبني على أساس التحليل والتنبؤ المستمر ويتناسب مع التغيرات في بيئة العمل واستشراف المستقبل وفق أفضل الممارسات الفضلى.

الهيكل التنظيمي:

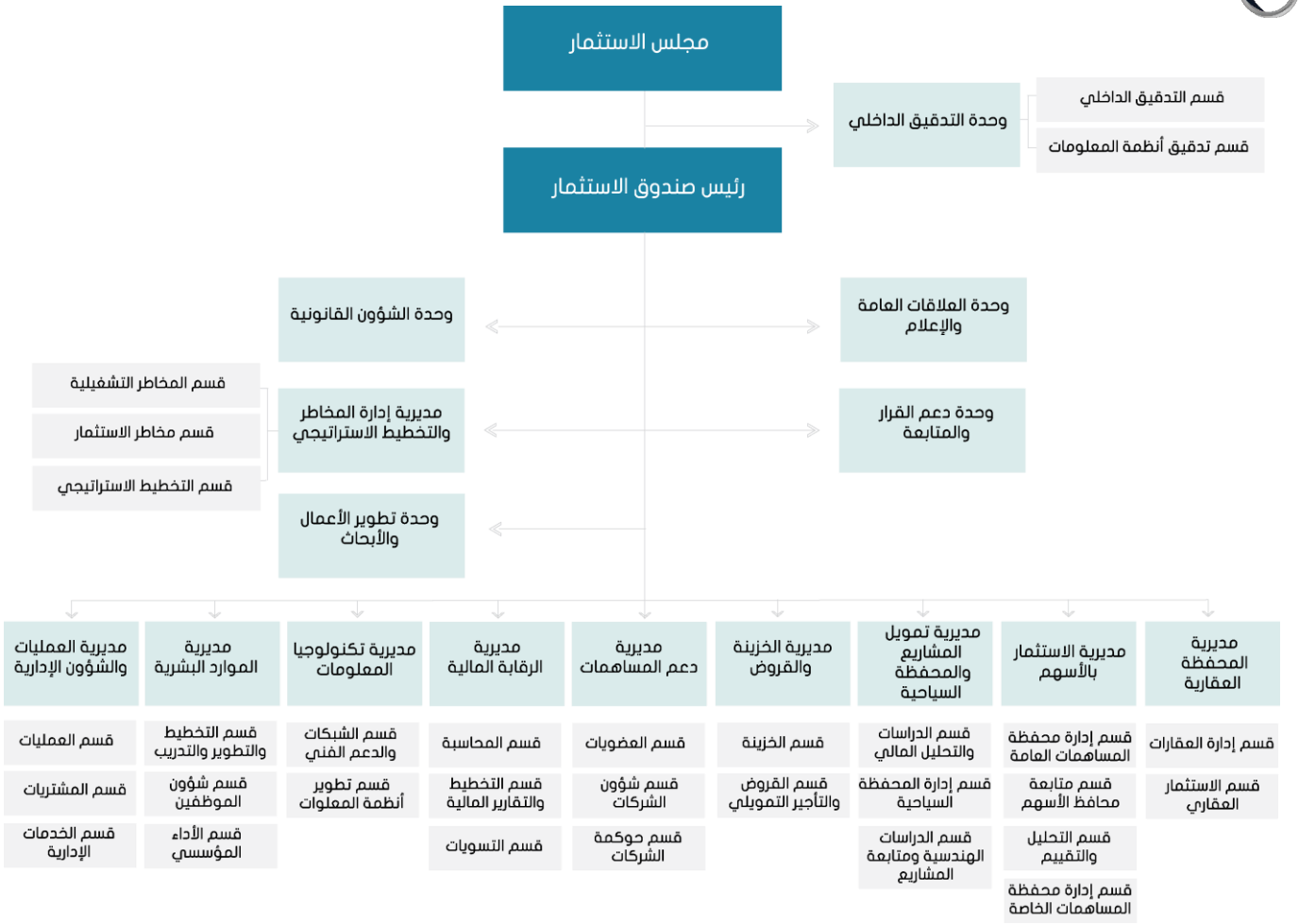

آلية اتخاذ القرار الاستثماري:

يقوم الصندوق باتخاذ القرارات الاستثمارية وفق أسس مهنية تستهدف تحقيق العائد المجدي على الاستثمارات المختلفة ضمن مستويات المخاطر المقبولة بهدف الحفاظ على القيمة الحقيقية للموجودات وتعظيمها.

عدد اجتماعات لجنة الاستثمار هو 116 اجتماع

عدد اجتماعات مجلس الاستثمار هو 12 اجتماع

عدد اجتماعات لجنة الاستثمار التي تم عقدها عبر تقنية الاتصال المرئي هو 74 اجتماع

عدد اجتماعات مجلس الاستثمار التي تم عقدها عبر تقنية الاتصال المرئي هو اجتماعين.

المديرية المعنية:

تقوم بدراسة الفرص الاستثمارية للتأكد من مواءمتها للأهداف الاستثمارية العامة للصندوق وفقاً للمرتكزات الاستثمارية وترفع توصياتها للجنة الاستثمار.

مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:

يقوم بإقرار السياسة العامة الاستثمارية والخطة العامة للاستثمار والتوزيع الاستراتيجي للموجودات.

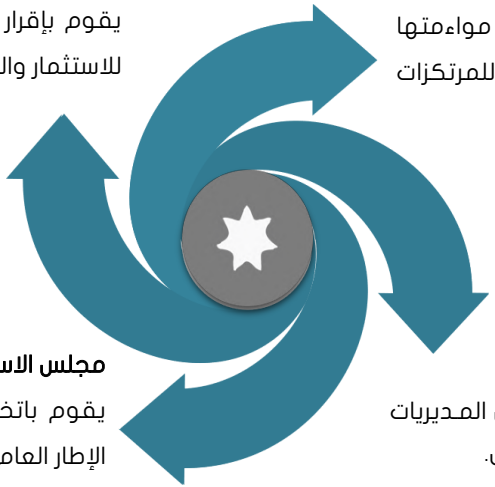

لجنة الاستثمار:

تقوم بدراسة الفرص الاستثمارية المقدمة من المديريات وترفع توصياتها لمجلس الاستثمار بهذا الخصوص.

مجلس الاستثمار:

يقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية ضمن صلاحياته وضمن الإطار العام للسياسة والخطة الاستثمارية للصندوق.

منظومة الرقابة:

- **مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:**

حدد قانون الضمان الاجتماعي مهام وصلاحيات مجلس الإدارة المتعلقة بالجانب الاستثماري للمؤسسة. ويقوم مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وبناء على تنسيب مجلس الاستثمار بإقرار السياسات العامة الاستثمارية للمؤسسة التي تتضمن الأهداف الاستثمارية ومعايير وآليات ومحددات وضوابط الاستثمار، والخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة والموازنة السنوية.

ويمارس مجلس إدارة المؤسسة الرقابة المباشرة على أعمال الصندوق، حيث يتم إطلاعه شهريا على جميع قرارات ومحاضر اجتماعات مجلس الاستثمار بالإضافة الى إطلاعه شهريا على تقرير متابعة تنفيذ قرارات مجلس إدارة المؤسسة المتعلقة بالشق الاستثماري. وينبثق عن مجلس إدارة المؤسسة ثلاث لجان تمارس الرقابة على أعمال المؤسسة بشقيها التأميني والاستثماري:

لكل من هذه اللجان مهامها المختلفة المحددة بموجب أحكام قانون الضمان الاجتماعي النافذ وقرارات مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بهذا الخصوص.

- **مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي:**

يمارس مجلس الاستثمار الرقابة على عمل الإدارة التنفيذية للصندوق من خلال اللجان المنبثقة عنه وفق المهام والصلاحيات التي حددها قانون الضمان الاجتماعي ومهام وصلاحيات مجلس الاستثمار.

وينبثق عن مجلس الاستثمار ثلاث لجان تمارس الرقابة على أعمال الصندوق:

وتعزيزاً للدور الرقابي لأعمال هذه اللجان، فإن الإدارة التنفيذية في الصندوق لا تشارك في عضوية أي من اللجان المنبثقة عن مجلس الاستثمار.

الرقابة الداخلية:

تخضع أعمال وأنشطة مديريات الصندوق المختلفة لمراقبة عدد من المديريات والوحدات الرقابية في الصندوق التي تقوم بأعمال الرقابة المسبقة أو اللاحقة للعمليات وفق التشريعات وإجراءات العمل النافذة وكل حسب اختصاصه.

التدقيق الداخلي:

تخضع جميع العمليات المالية وغير المالية للصندوق للتدقيق الداخلي بشكل دوري للتأكد من سلامة الإجراءات وتطبيق السياسات. وينتهج الصندوق آلية تدقيق داخلي تتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة، وتجري عملية التدقيق حسب الآليات المناسبة لطبيعة العمليات باستخدام الأساليب المهنية المتبعة في ذلك كالتدقيق الشامل للعمليات أو تدقيق العينات.

إدارة المخاطر:

يدرك الصندوق بأن إدارة المخاطر المسؤولة هي أحد أهم ركائز قدرته على تحقيق أهدافه المتمثلة بالمحافظة على أصوله وتعظيم قيمتها وتحقيق عوائد مجدية عليها. لذا يطبق الصندوق استراتيجية في إدارة المخاطر مصممة بطريقة تتيح للصندوق تحديد المخاطر الاستثمارية والتشغيلية وقياس أثرها المحتمل ومراقبتها ووضع الضوابط لمنع حدوثها أو التقليل من أثرها.

المعاملات والحسابات المالية:

تضمن إجراءات العمل الخاصة بمديرية العمليات والشؤون الإدارية في الصندوق تحقيق أعلى درجات الدقة والانضباط في عمليات الصرف والمعاملات المالية.

ويطبق الصندوق في تنفيذ عمليات الصرف والمعاملات المالية أفضل المبادئ والممارسات المطبقة عالميا والهادفة إلى رفع جودة العمل وزيادة درجة الالتزام والدقة وتلافي الأخطاء والتجاوزات التي قد تحدث بشكل غير متعمد أو متعمد .

ومن أبرز تلك المبادئ: اتباع مبدأ فصل المهام ومبدأ الرقابة المزدوجة، حيث تتم عملية استلام المطالبات المالية وتدقيقها وصرفها لمستحقيها بواسطة مديرية العمليات والشؤون الإدارية، بينما تقوم مديرية الرقابة المالية بتسجيل القيود المحاسبية الخاصة بتلك العمليات وإجراء التسويات اللازمة.

تحتفظ مديرية الرقابة المالية بكافة السجلات المالية للصندوق، كما تقوم بإصدار تقارير الأداء المالي والبيانات المالية الربعية والسنوية.

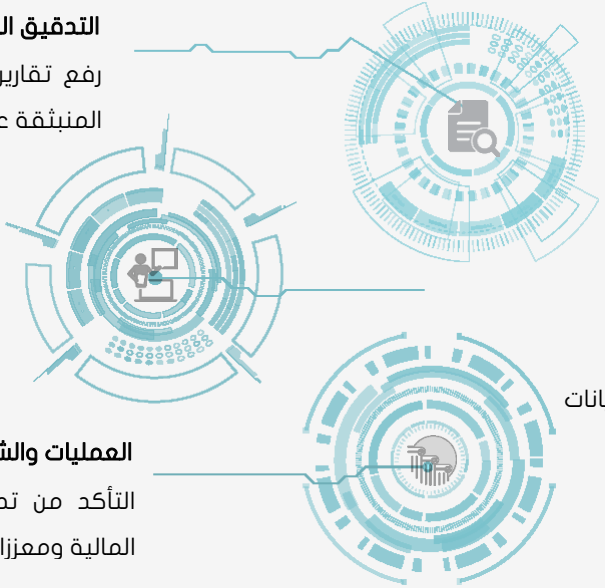

إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي:

رفع تقارير دورية للجنة المخاطر الاستثمارية المنبثقة عن مجلس الاستثمار.

التدقيق الداخلي:

رفع تقارير شهرية للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الاستثمار.

الرقابة المالية:

رفع تقارير الأداء المالي والبيانات المالية لمجلس الاستثمار.

العمليات والشؤون الإدارية:

التأكد من تطبيق الإجراءات الخاصة بالمعاملات المالية ومعززاتها.

الرقابة الخارجية:

تخضع أعمال الصندوق لمراقبة عدد من الجهات الرقابية الخارجية، حيث يراقب ديوان المحاسبة أعمال الصندوق سواء بالتدقيق اللاحق لتلك الأعمال أو من خلال مشاركة مراقبيه في اللجان الداخلية للصندوق.

وتخضع حسابات الصندوق لتدقيق مدقق الحسابات الخارجي الذي يعينه مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

ويرفع الصندوق تقارير ربع سنوية لمجلس إدارة المؤسسة عن أداء الصندوق ونتائجه المالية واستثماراته، ويقوم مجلس إدارة المؤسسة بدوره برفع هذه التقارير إلى مجلس الوزراء ومجلسي الأعيان والنواب بموجب متطلبات قانون الضمان الاجتماعي.

تمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في مجالس إدارة الشركات:

يحرص الصندوق على تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة مساهمات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الشركات العامة والخاصة. وسعيا لذلك، وضع الصندوق دليلا استرشاديا لممثلي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات يحدد مسؤوليات ومهام الممثلين وآلية متابعتهم وتقييمهم وتوجيههم.

- **الدليل الاسترشادي لممثلي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات:**

أصدر الصندوق عام 2019 الدليل الاسترشادي لممثلي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الشركات التي تساهم بها المؤسسة.

يحدد الدليل الإطار العام لأسس اختيار وتصنيف وتقييم المرشحين للتمثيل. كما ينظم عملية إدارة وتوجيه ومتابعة أداء الممثلين وتحديد واجباتهم ودورهم في مجالس إدارة تلك الشركات، وأهم الإفصاحات التي يجب أن يقدمها الممثل تجنباً لأي تضارب في المصالح، آلية التقييم السنوي لأداء ممثلي المؤسسة في مجالس الإدارة، بالإضافة إلى أهم البنود الواجب تضمينها في التقارير الدورية التي يقدمها الممثل للصندوق المتعلقة بالأثر المالي والقانوني على أعمال الشركة.

وفي بداية عام 2021، قام الصندوق بإصدار النسخة المحدثة من الدليل الاسترشادي بناءً على عملية المراجعة والتقييم الدورية التي يقوم بها الصندوق لمكونات الدليل والتغذية الراجعة من الممثلين، ومخرجات الملتقيات المتخصصة التي يعقدها الصندوق لممثليه لاطلاعهم على أحدث التشريعات والممارسات الفضلى في الحوكمة المؤسسية.

ويهدف هذا التحديث إلى تحسين كفاءة ممثلي المؤسسة في الشركات التي تساهم بها، وبما يضمن تحسين أداء تلك الشركات بشكل يعود بالفائدة على الصندوق وجميع المساهمين.

- **التواصل مع ممثلي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات:**

يلتزم الممثلون برفع تقارير دورية تتضمن أبرز مؤشرات الأداء المالي للشركة، فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، مدى الالتزام بالحوكمة المؤسسية، وكفاءة الإدارة التنفيذية للشركة وغيرها من الأمور ذات الأثر المالي والقانوني على أعمال الشركات وديمومتها. ويقوم الصندوق بشكل دوري بالاجتماع مع الممثلين للاطلاع على واقع أداء الشركات وانجازاتها وخططها المستقبلية.

- **بناء قدرات ممثلي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات:**

يعقد الصندوق ملتقيات متخصصة لتعزيز مهارات وبناء قدرات الممثلين في مجالس إدارة الشركات لمواكبة التطور التشريعي، والاطلاع على أفضل الممارسات والتجارب العالمية في مجال الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة.

ويتم اختيار عناوين تلك الملتقيات بما يتناسب مع الاحتياجات المعرفية اللازمة لممثلي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات وبما يواكب المستجدات المحلية والعالمية في هذا المجال.

وفي عام 2021 أقام الصندوق الملتقى الرابع بعنوان " التوجهات الحديثة في الحوكمة المؤسسية"، استعرض عدد من الخبراء المحليين والعرب خلال جلساتها الحوارية أوراق عمل متخصصة تناولت التجارب التي مر بها مجالس ادارة الشركات في التعامل مع ظروف جائحة كورونا والتحديات والتبعات التي فرضتها الجائحة على بيئة الأعمال.

وتم تسليط الضوء على أهمية دور الحوكمة المؤسسية في استدامة أعمال الشركات، كما استعرض المشاركون التجارب العالمية في تبني الشركات لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) عند رسم سياسات وتنفيذ الأنشطة المختلفة، وأهمية هذه المؤشرات غير المالية في استدامة أعمال الشركات جنباً إلى جنب مع المؤشرات المالية التي تعكس ملاءمة مراكز الشركات وربحيتها وتنافسيتها، بالإضافة إلى دور المدقق الخارجي في تعزيز قواعد الحوكمة في الشركات.

تمتين الثقة

ننتهج سياسة الانفتاح ونحرص على إدامة التواصل بمسؤولية مع الجميع لتعزيز الشفافية وضمان حق الجميع في الحصول على المعلومة. ونؤمن بوجوب تمتين الثقة، ونعتقد بأن ذلك هو أساس نجاحنا المستمر في تحقيق أهدافنا.

وتحقيقاً لتلك المبادئ، نلتزم بالإفصاح عن أنشطة الصندوق واستثماراته وبياناته المالية الربعية والسنوية وأداء محافظه الاستثمارية وأي أخبار متعلقة باستثماراته ومشاريعه، وكذلك الرد على الاستفسارات التي ترد من وسائل الإعلام المختلفة ومن الجمهور.

أدواتنا:

- **الموقع الالكتروني**: يوفر موقعنا الالكتروني الرسمي معلومات شاملة ووافية ومحدثة باستمرار عن استثمارات الصندوق وأخباره ونشاطاته.

- **منصات التواصل الاجتماعي:** نقوم بنشر المعلومات والأخبار المتعلقة بنشاط الصندوق باستمرار على صفحات الصندوق الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي.

- **المنصات الحكومية**: للصندوق موقع على بوابة الحكومة الإلكترونية يستقبل عبره الاستفسارات والشكاوى ويقوم بالرد عليها. ويجيب الصندوق عن جميع الاستفسارات والاقتراحات المتعلقة بعمله الواردة عبر منصة بخدمتكم الحكومية، كما يقوم بإدراج التوضيحات حول أي أمور يتم إثارتها في الرأي العام عبر منصة حقك تعرف الحكومية.

www.ssif.gov.jo

info@ssif.gov.jo

www.facebook.com/ssif.jo

Twitter.com/ssif

www.instagram.com/ssif.jo

www.linkedin.com/social-security-investment-fund-ssif

- **الإعلام:** نتعامل مع الإعلام بصفته شريكا ومساندا في سبيل تمتين الثقة وتعزيز الشفافية ونشر المعلومات والمستجدات المتعلقة بعمل الصندوق.

ويقوم الصندوق بشكل دائم بنشر البيانات الصحفية، الرد على استفسارات الصحفيين، والظهور الإعلامي عبر القنوات المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة.

أصدر الصندوق 19 بياناً صحفياً خلال عام 2021

بلغ عدد اللقاءات الإعلامية 18 لقاء، منها 6 مقابلات إذاعية، و6 لقاءات تلفزيونية

أجرت رئيسة الصندوق مقابلتين لصحيفتين ورقيتين

- **نوافذ التواصل:** يقوم الصندوق بالإجابة عن الاستفسارات الواردة إليه عبر الاتصالات الهاتفية، والبريد الالكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، كما يقوم باستلام جميع الشكاوى والاقتراحات الواردة إليه عبر المنصات المختلفة وتفنيدها ودراستها والتعامل معها.

- **الإصدارات:** يصدر الصندوق عددا من التقارير منها التقرير السنوي وتقرير الاستدامة وتقارير الأداء ربع السنوية، ويقوم بنشر نسخة إلكترونية منها على موقعه الالكتروني. وقام الصندوق خلال عام 2021 بإصدار 6 تقارير.

ويعمل الصندوق على إصدار البوسترات والمطويات التي تبقي المتعاملين على اتصال به واطلاع على أبرز إنجازاته.

- **المحاضرات والندوات:** ضمن سياسة الانفتاح وسعيا إلى تعزيز الصورة الذهنية التي تعتمد على المعلومات الصحيحة والمعرفة لا على الانطباعات، شارك الصندوق في عدد من المحاضرات والندوات والجلسات الحوارية التي تنظمها المؤسسات الوطنية المختلفة، للتعريف باستثمارات الصندوق ونشاطاته وأثرها في تأمين التزامات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تجاه المشتركين والمتقاعدين ومساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق النمو الاقتصادي.

- **مجلس الأمة:** في إطار التواصل الدائم مع الجهات الرقابية وإدراكا من الصندوق بأهمية التعريف عن أعماله واستثماراته وحوكمة أنشطته، شارك الصندوق في العديد من اجتماعات اللجان الدائمة في مجلسي الأعيان والنواب، لاطلاعهم على إنجازات الصندوق وأعماله وخططه المستقبلية.

كما يجيب الصندوق عن جميع الأسئلة الواردة من أعضاء مجلس النواب بكل شفافية ودقة.

- **اللقاءات والزيارات:** استضاف الصندوق عددا من الوفود في لقاءات تخللها التعريف بالصندوق وأهدافه ومشاريعه ومرتكزات عمله، وتوضيح أثر أعماله على الاستدامة المالية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ومساهمة استثمارات الصندوق وأعماله في نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، كما شارك الصندوق في عدد من اللقاءات ونفذ عدد من الزيارات إلى جهات مختلفة للتعريف بالصندوق وأعماله

وبلغ عدد اللقاءات والزيارات التي شارك فيها الصندوق خلال عام 2021 للتعريف بالصندوق وأعماله (21) لقاء وزيارة.

المتعاملون

يحرص صندوق الاستثمار على إدامة التواصل الفعال مع جميع المتعاملين من شركاء وموردين ومتلقي خدمة، ويؤمن بأن ذلك هو أحد أهم أسس نجاحه وقدرته على تحقيق أهدافه، ويعمل دائما على تطوير العلاقات معهم من خلال إرساء منهجية لإدارة العلاقة بهم من حيث تحديد آليات التواصل ونقاط الاتصال ووضع معايير لتحديد وتقييم فرص التعاون وطرق الحصول على تغذية راجعة، وإجراء تقييم دوري لهذه المنهجية ووضع الخطط لتحسينها بناء على التغذية الراجعة.

موردو الخدمة:

يضع الصندوق سنويا خطة الشراء، ويتم فيها تحديد جميع احتياجات الصندوق المتوقعة من اللوازم والخدمات المطلوبة بالتعاون مع مديريات الصندوق الاستثمارية والإدارية، كما يتم فيها أيضا تحديد التكاليف المتوقعة لهذه العمليات، وطريقة الشراء والوقت المتوقع لتأمين الاحتياجات المطلوبة، ويتم نشر هذه الخطة على الموقع الالكتروني للصندوق.

ويقوم الصندوق بالتعامل مع الموردين وإدارة عمليات الشراء بحسب نظام المشتريات الحكومية، ونظام اللوازم للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والصادر بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي.

ولغايات التطوير المستمر، قام الصندوق بإعداد منهجية إدارة العلاقة مع الموردين الهادف إلى تنظيم العلاقات مع الموردين وتقييمهم لضمان استمرارية تزويد الصندوق باحتياجاته من اللوازم والخدمات ضمن المواصفات المطلوبة، وضمان ديمومة العلاقة بشكل إيجابي يخدم مورد الخدمة والصندوق.

كما يقوم الصندوق بناءً على المنهجية بقياس رضا الموردين عن الصندوق ونقاط الاتصال معهم وعن إجراءات شراء اللوازم والخدمات، وذلك سعياً من الصندوق للوصول إلى مفهوم التشاركية لما لطبيعة العلاقة مع الموردين من انعكاس وتأثير على قدرة الصندوق على تحقيق أهدافه بنجاح وتميز.

وأحرز الصندوق تحسناً ملحوظاً في درجة رضا الموردين خلال عام 2021 مقارنة بالدرجة المتحققة عام 2020، كما فاقت درجة الرضا المتحققة عام 2021 النسب المستهدفة لهذا الجانب وبفارق أعلى من المسجل عام 2020.

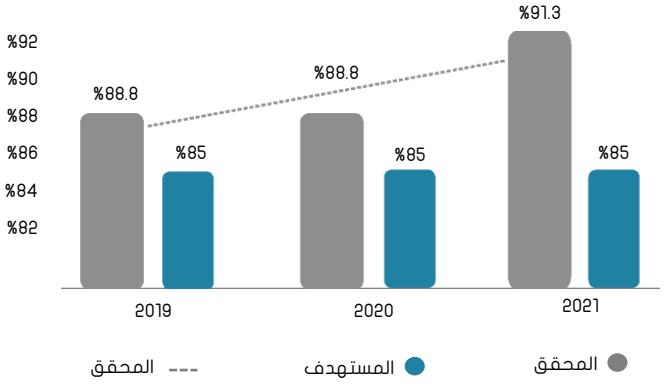

متلقو الخدمة:

ضمن سعي الصندوق لتحسين وتطوير مستوى الأداء بما يتلاءم مع توقعات واحتياجات متلقي الخدمة، قام الصندوق بتطوير منهجية للحصول على تغذية راجعة من متلقي الخدمة حول درجة رضاهم عن الخدمات التي يقدمها لهم الصندوق بهدف التحسين والتطوير.

ولتحقيق هذا الهدف قام الصندوق بإعداد نموذج استبيان قياس رضا متلقي الخدمة مكونا من عدد من الأسئلة ضمن عدد من المحاور بحيث تتضمن جميع الجوانب التي تتعلق بمتلقي الخدمة، كما تحتوي الاستبانة على بند لإضافة أي ملاحظة أو اقتراح او شكوى لغايات تحسين مستوى الخدمات المقدمة.

ويقوم الصندوق بقياس درجة رضا متلقي الخدمة سنويا، ويعمل على تحليل نتائج الاستبيان ومقارنتها بنتائج الأعوام السابقة والتركيز على نقاط التحسين التي تتبين وفقا لنتائج الاستبيان لوضع الخطط واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسينها.

وحافظ الصندوق على نفس درجة رضا متلقي الخدمة خلال العامين الماضيين، حيث بلغت درجة رضا متلقي الخدمة خلال عام 2021 ما نسبته 87%، وهي نفس النسبة المتحققة عام 2020.

مذكرات التفاهم:

وقع الصندوق خلال شهر تشرين ثاني من عام 2021 مذكرة تفاهم مع مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري لتأطير التعاون بين المؤسستين فيما يتعلق بالتطوير العقاري وتبادل الخبرات، وبما يتماشى مع التشريعات الناظمة لعمل المؤسستين.

صـــندوق استـثـــمار
أموال الضمان الإجتماعي
Social Security Investment Fund
نستثمر بمسؤولية

تقرير الاستدامة الخامس

عام 2021

العنوان: الشميساني تقاطع شارع عبد الرحمن ارشيدات مع شارع معروف الرصافي، بناية رقم (45) خلف مسجد الأمير حسن

info@ssif.gov.jo

www.ssif.gov.jo

www.facebook.com/ssif.jo

00962 6 5501111

Twitter.com/ssif